بيان
المجموعة العربية
النقاش العام للجنة الأولى
المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي
الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة

تُلقيه سلطنة عُمان، الرئيس الحالي للمجموعة العربية
الأربعاء، 8 أكتوبر 2025
-

يرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

1-يسعدني أن أتقدم إليكم، سعادة السفير ماوريتزيو ماساري المندوب الدائم المُوقر لإيطاليا، بخالص التهنئة بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المُتحدة، كما نتقدم بالتهاني لهيئة مكتبكم المُوقر الذي يُسعدنا التمثيل العربي فيه عبر مصر الشقيقة. كما تُسجل المجموعة العربية عن تضامنها مع بيان حركة عدم الانحياز.

2-ولا يسعنا افتتاح هذا البيان إلا بالإعراب عن الأسف الشديد إزاء القيود التي واجهها وفد دولة فلسطين في المُشاركة في أعمال الجمعية وحالت دون تواجد فخامة رئيس دولة فلسطين بشكل فعلي خلال الشق رفيع المُستوى. وفي الوقت الذي يُستهدف فيه الصوت الفلسطيني داخل الأمم المُتحدة، تستمر حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل بقطاع غزة وقتلت فيها أكثر من 70 ألف شهيد من بينهم آلاف الأطفال، وتسببت عمداً في مجاعة وثقتها الأمم المُتحدة، وهجرت الملايين قسرياً، وانتهكت كل مبدأ ومقصد لميثاق الأمم المُتحدة والقانون الدولي. عامان جديدان من اللامسئولية والافلات من العقاب خرقت فيهم سلطة الاحتلال السيادة الوطنية في لُبنان، وسُوريا، واليمن، ودولة قطر بإعتداءات مُسلحة أدانها المُجتمع الدولي.

3-وفي الوقت ذاته، تُدين المجموعة العربية شن إسرائيل اعتداء عسكري غير مشروع على مرافق نووية إيرانية خاضعة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة، وتُؤكد دعمها للتعامل مع أي شواغل تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني بالوسائل السلمية والدبلوماسية مُثمنة جُهود سلطنة

عُمان الشقيقة في هذا الصدد وكذا جُهود مصر الشقيقة في التوصل لاتفاق القاهرة حول استئناف التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس،

4-وتُشدد المجموعة العربية على أن إرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق في ظل وجود الأسلحة النووية، مما يحتم التخلص من تلك الأسلحة والسعي نحو تسخير الإمكانات الهائلة المخصصة لها من أجل التنمية. وكما سبق وأكدنا، فأن الوسيلة الناجعة الوحيدة لمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو بالقضاء التام والنهائي على تلك الأسلحة.

5-وتؤكد المجموعة أن الإطار متعدد الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة، والمقاصد والمبادئ والالتزامات المتفق عليها وفقا للميثاق وكذا بمُوجب اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية وبقية الالتزامات الأخرى المُتوافق عليها دولياً تظل المدخل الأنسب والأكثر فعالية للتحرك نحو هدف القضاء التام على الأسلحة النووية. فالالتزامات معروفة ومُوثقة والمطلوب هو التنفيذ العاجل والفعال لنزع السلاح النووي بشكل شفاف قابل للتحقق ولا رجعة فيه ووفقاً لخطة زمنية مُحددة.

6-وتود المجموعة العربية أن تعرب مجدداً عن قلقها البالغ نتيجة استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح، والفشل في تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الرغم من أن نزع السلاح النووي هو الأولوية الأولى التي أقرتها الدورة الخاصة

الأولى للجمعية العامة للأمم المُتحدة المُكرسة لنزع السلاح، حيث تمتنع الدول النووية عن التنفيذ وتتنصل من وضع أي أطر زمنية محددة ، وفي المُقابل تُواصل التطوير الكمي والكيفي لترسانتها النووية في ظل تراجع مُستمر في ترتيبات ضبط التسلح واستمرار تنفيذ سياسات التشارك النووي والردع النووي المُمتد المُخالفة لروح ونص مُعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتدعو المجموعة في هذا الصدد إلى البدء في مُفاوضات تُؤدي إلى اتفاقية شاملة وكاملة لنزع السلاح النووي.

7-وتُنوه المجموعة بأنه مع التسليم بالإسهامات الإيجابية لجُهود بناء الثقة وخفض المخاطر النووية، فأنهما ليسا بديلين عن تنفيذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي. وتُحذر من مخاطر دمج الذكاء الاصطناعي في التعامل مع الأسلحة النووية، وتُشدد على ضرورة ضمان السيطرة البشرية الكاملة على تلك الأسلحة لحين التخلص منها بشكل تام.

السيد الرئيس،

8-أطلعت المجموعة بصدمة بالغة على تصريحات لوزير إسرائيلي عام 2023 هدد فيها بإلقاء قنبلة نووية على قطاع غزه وشعبه الفلسطيني المُحاصر، وهي تصريحات ومواقف مُتطرفة وغير مسؤولة ينبغي إدانتها بشكل قاطع وصارم لا يحمل اللبس عبر مجلس الأمن والجمعية العامة، وتُبرز الضُرورة القُصوى لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية بالشرق الأوسط كركيزة لا غنى عنها من أجل السلم والأمن الإقليمي والدُولي.

9-تؤكد المجموعة مجدداً على الدور البارز لاتفاقيات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتعيد المجموعة التأكيد على أن استمرار رفض إسرائيل الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن، فضلاً عما يمثله من انتهاك للعشرات من القرارات الأممية بما في ذلك قراري مجلس الأمن رقمي 487 و687.

10-وعلى ضوء مرور 30 عاماً على اعتماد قرار مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 1995 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، تعيد المجموعة التأكيد على قلقها البالغ بسبب استمرار المماطلة من قبل بعض الأطراف المعنية في تنفيذ هذا القرار وكذا ما ورد في الوثيقة الختامية لمُؤتمر المُراجعة عام 2010. وتذكر المجموعة بأن قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط كان ولايزال جزءاً لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة.

11-وفي هذا الإطار، تشدد الدول العربية على ضرورة اتخاذ خطوات تنفيذية فورية نحو إقامة تلك المنطقة. وتتقدم المجموعة العربية مجدداً إلى هذه الدورة بمشروع القرار العربي المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، متطلعة نحو استمرار الدعم الواسع لمشروع القرار دون ازدواجية في المعايير أو تغافل عن مُهددات حقيقية للأمن والسلم الإقليميين والدُوليين، كما تؤكد

المجموعة دعمها للقرار المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط". وتدعو لاعتماد كليهما بالتوافق.

12- وفي هذا السياق، ترحب المجموعة العربية بانعقاد خمس دورات لمؤتمر الأمم المُتحدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط بموجب مقرر الجمعية العامة رقم 73/546، أخرها في نوفمبر الماضي تحت رئاسة موريتانيا الشقيقة، وباستمرار المؤتمر في التوصل لنتائج إيجابية واعتماد عدد من التقارير والقرارات الموضوعية والإجرائية الهامة. وتتطلع المجموعة نحو مُواصلة النقاشات الهامة والبناءة التي يشهدها هذا المُؤتمر خلال دورته السادسة برئاسة المملكة المغربية والتي تقرر عقدها في الفترة من 17 إلى 21 نُوفمبر 2025 بنيويورك.

13- وتحث المجموعة كافة الأطراف المدعوة لهذا المؤتمر، كأعضاء أو مُراقبين، على المشاركة في هذا المحفل الذي رسخ نفسه كمنصة جامعة وبناءة وغير انتقائية بحسن نية بهدف التفاوض على معاهدة ملزمة قانوناً في هذا الشأن وبما يسهم في تعزيز السلم والأمن.

14- وتعرب المجموعة العربية عن تقديرها لدعم السكرتير العام للأمم المتحدة للمؤتمر مُنذ تأسيسه، وما صدر عن السكرتير العام من ترحيب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الأطراف المشاركة، وتأكيده على أن عملية المؤتمر توفر فرصة ثمينة للانخراط في حوار جاد وبناء الثقة فيما يتعلق بإنشاء المنطقة الخالية، مع مواصلة دعوته لجميع الأطراف في المنطقة بالمشاركة فيه، ومطالبة المجتمع الدولي بدعمه للمؤتمر.

السيد الرئيس،

15-ويأتي انعقاد هذه الدورة بالتزامن مبعد 55 عاماً من دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ، وثلاثة عُقود من تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، الأمر الذي ينبغي أن يدفعنا جميعاً للعمل على اتخاذ إجراءات عملية للحفاظ على مصداقية واستدامة حجر الزاوية للمنظومة العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار.

16-ومن هذا المنطلق، تعرب المجموعة العربية عن أسفها للفشلين المُتتاليين لمؤتمر المراجعة في التوصل إلى وثيقة ختامية. وتدعو إلى ضرورة العمل على إنجاح مؤتمر المراجعة المُقبل من خلال التوصل إلى وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة تتضمن إجراءات واضحة من خلال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وخاصة فيما يتعلق بالتخلص التام من الأسلحة النووية وتحقيق عالمية المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. كما تؤكد المجموعة على ضرورة تفعيل ركيزة التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ودعم الدول غير النووية في توظيف حقها غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية مع مُواصلة الامتثال لالتزاماتها وفقا لاتفاقيات الضمانات الشاملة مع الوكالة، لاسيما في الوقت الذي تستفيد فيه دول من تعاون نووي مُوسع ومُتميز رغم عدم انضمامها لمُعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تُخضع مرافقها النووية لرقابة نظام الضمانات الشاملة.

17-تؤكد المجموعة العربية دعمها الجهود الدولية المبذولة لتعزيز عالمية الاتفاقيات والمعاهدات المتعددة الأطراف الخاصة بنزع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ومن ضمنها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك عبر انضمام دول الملحق الثاني، ومع التأكيد على المسئولية الخاصة للدول النووية وفقاً للخطوة العاشرة من خطة عمل مؤتمر المراجعة لعام 2010 في هذا الصدد، وكذلك الأطراف التي لم تنضم بعد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تؤيد المجموعة العربية مبادئ ومقاصد معاهدة حظر الأسلحة النووية ووضعها للأسلحة النووية في مكانتها المنطقية كأسلحة تتعارض مع أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني.

18-كما تدعو المجموعة العربية كافة الدول النووية للالتزام التام بمبدأ عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية، وتقديم ضمانات قانونية مُلزمة وفعالة وغير مشروطة بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد أي من الدول غير النووية، وذلك لحين الانتهاء من التخلص من الأسلحة النووية.

السيدة الرئيس،

19-تؤمن المجموعة العربية بأهمية أن يبقى الفضاء الخارجي بعيداً عن سباقات التسلح والصراعات، وأن يتركز استخدامه في الأغراض السلمية كملكية مُشتركة للإنسانية. وقد قامت الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بدور إيجابي إلا أن هناك فجوة هامة تتطلب العمل على الإسراع بالتوصل لصك دولي جديد ملزم قانوناً بما في ذلك عبر البناء على التقرير الختامي لفريق الخبراء الحكوميين المكلف بالتوصل لعناصر موضوعية لصك قانوني ملزم بشأن منع سباق التسلح في الفضاء

الخارجي وفقا لقرار الجمعية العامة رقم 250/77، وبما من شأنه حظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وحظر الهجوم المسلح على الأجسام في الفضاء الخارجي أو الإضرار المتعمد بها، والحيلولة دون توجه بعض الدول لإطلاق سباق تسلح وتطوير تقنيات وأسلحة في الفضاء أو تستخدم ضد الأقمار الصناعية، وهي تقنيات وأسلحة لها تبعات كارثية على الإنسانية ككل في حالة نشوب نزاعات تمتد إلى الفضاء الخارجي الذي تعتمد عليه بشكل مُتزايد البنية والخدمات الأساسية في مجالات حيوية.

20-كما ترحب المجموعة العربية في هذا السياق باعتماد الجمعية العامة المُقرر رقم 512/79 والذي وحد مسارات تناول هذا الملف تحت مظلة الأمم المتحدة، وترحب بالتقدم الايجابي الذي تحقق خلال اجتماعات مجموعة العمل المدمجة الجديدة التي تم تدشينها بموجب القرار وآخرها في يوليو 2025 في جنيف، وتتطلع المجموعة العربية نحو استمرار مجموعة العمل في تناول المحاور المختلفة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

21-وفي مجال الأمن السيبراني، تؤكد المجموعة على أهمية دعم التعاون الدولي لتعزيز أمن تقنيات الاتصالات والمعلومات، بما يحصن الدول ويعزز قدراتها ضد أية هجمات تخريبية. وتحرص المجموعة على استمرار الدور المركزي للأمم المتحدة في تطوير منظومة المعايير الدولية لأمن المعلومات والاتصالات بشكل يتسق مع القانون الدولي ومقاصد ومبادئ مقاصد الأمم المُتحدة، واستمرار التعاون في إطار الأمم المتحدة في هذا المجال الذي بات يؤثر على جميع المرافق

الحيوية لمختلف الدول ويشهد تزايداً لافتاً في توظيفه في أغراض تخريبية تُعيق التنمية وتخل بالأمن الدولي.

22- وترحب المجموعة في هذا السياق، باعتماد التقرير النهائي لمجموعة العمل مفتوحة العضوية للأمن السيبراني في يوليو 2025، وتبدي التقدير لجهود رئيس مجموعة العمل السيد السفير برهان غافور المندوب الدائم لسنغافورة، مع الترحيب بما تضمنه التقرير من تأسيس للانتقال للمنصة العالمية للتعامل مع هذا الأمر الحيوي تحت مظلة الأمم المتحدة، والتطلع لبدء أعمال المنصة من خلال الاجتماع التنظيمي في مارس 2026، والتأكيد في ذات السياق على أن المجموعة كانت تقدر أهمية تخصيص مساحة مستقلة لعقد نقاش معمق حول انطباق القانون الدولي على الفضاء السيبراني، وأن هناك حاجة للنظر في ايجاد فرصة لعقد هذا النقاش تحت مظلة الآلية العالمية.

23- ومن ناحية أخرى، تُنوه المجموعة العربية بالتزايد المُتسارع لدور التكنولوجيات البازغة وفي مُقدمتها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، ومن ثم ضرورة التعامل الجاد والفعال معها. وتُؤكد المجموعة في هذا الصدد على ضرورة ضمان النفاذ المُنصف لكافة الدول للفُرص التي تكفلها هذه التكنولوجيات وفي نفس الوقت التمكن بشكل فعال من الحماية من مخاطرها، وكذا أهمية مُواصلة نقاش جامع يقوم على الامتثال للقانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وتعزيز محور التحكم البشري، مع اعطاء الاولوية لدراسة الشواغل والمخاطر الخاصة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري ثم تناول الفرص والفوائد المتربطة، وذلك بالتوازي مع مُعالجة الفجوة الكبيرة في القدرات والنفاذ ونقل التكنولوجيا، ومُراعاة

الاحتياجات الأمنية للدول المُختلفة وخاصة فيما يخص مُمارسة الحق في الدفاع عن النفس.

السيدة الرئيس،

24- على صعيد الأسلحة التقليدية، تؤكد المجموعة على حق الدول في إدارة مخزوناتها من الأسلحة التقليدية، وكذلك ذخائرها بصورة تلبي احتياجاتها الدفاعية والأمنية، كما تؤكد على الأهمية البالغة للتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة خاصة فيما يتعلق بمكافحة الظاهرة الخطيرة المتمثلة في تزايد تدفقات تلك الأسلحة إلى الإرهابيين والجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة الرابع لبرنامج العمل في يُونيو 2024. كما تنوه إلى المخاطر المتزايدة للطباعة الثلاثية الأبعاد للأسلحة الصغيرة والخفيفة وما يترتب على ذلك من تحديات أمنية.

25- وترحب المجموعة بأعمال الاجتماع التحضيري لاجتماع الدول الأطراف للاطار العالمي للذخائر، والذي عقد بنيويورك في شهر يونيو الماضي، والاعتماد التوافقي للتقرير الختامي للاجتماع والنموذج الطوعي الخاص بالتقارير الوطنية، بالإضافة لمصفوفة الأولويات فيما يتعلق بقائمة الالتزامات الطوعية الـ 15، ونُعرب عن تطلعنا لانعقاد الاجتماع المقبل للدول الأطراف للاطار في 2027. وفي هذا الجانب نؤكد رفض أي نوع من الربط بين الذخيرة التقليدية والأسلحة الصغيرة والخفيفة، ونؤكد مجدداً أن إدارة الذخيرة التقليدية مسألة تتعلق بالأمن الوطني لكل دولة ويجب أن تراعي مبدأ سيادة الدول

والقوانين والأنظمة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير. مع ضرورة الحرص على عدم تداخل تنفيذ الاطار العالمي مع الآليات الأخرى وعلي رأسها برنامج العمل الخاص بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

26-كما تعرب المجموعة عن رفضها لمحاولات فرض التزامات تتصل باتفاقيات خلافية لم تحظ بالتوافق الدولي عند إبرامها، وكذا أية قيود على حق الدول المشروع في توفير احتياجاتها من الأسلحة التقليدية بالمخالفة للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق الدفاع الشرعي عن النفس.

27-وختاماً، تؤكد المجموعة العربية من جديد على ضرورة تمكين مؤتمر نزع السلاح، باعتباره المحفل الوحيد المُخصص للتفاوض على معاهدات نزع السلاح، من أداء دوره، وتُرحب باعتماد المؤتمر لقرارين حول أعماله، وتؤكد على أن الجمود الذي تشهده أعمال المؤتمر لا يعود بالضرورة لقصور في آلياته، وإنما يعود بالأساس إلى غياب الإرادة السياسية لبعض الدول. وبالتالي تشدد المجموعة العربية على ضرورة مُواصلة العمل من أجل تفعيل دور مؤتمر نزع السلاح وولايته التفاوضية خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

وشكراً جزيلاً.